

المفوضية العالمية  
لسياسات المخدرات



## الاستشارات الإعلامية

إصدار تقرير رائد يقدمه عبر الإنترنت رؤساء دول سابقون  
وعدد من الحاصلين على جائزة نوبل للسلام

# إنفاذ قوانين المخدرات استهداف نُخب الجريمة المنظمة

الخميس ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠ 📅

الساعة الثالثة ظهراً بحسب التوقيت العالمي/توقيت غرينتش 🕒

ستقام هذه الفعالية عبر الإنترنت <https://youtu.be/g3RpxlAh3U> 📡

وستجيب اللجنة على الأسئلة أثناء البث

## تحت الحظر حتى يوم الخميس ٧ أيار/مايو عند الساعة الثالثة ظهرًا بحسب التوقيت العالمي/توقيت غرينتش

(جنيف، ٧ أيار/مايو ٢٠٢٠) – تُصدر المفوضية العالمية لسياسات المخدرات تقريرها الجديد بعنوان: إنفاذ قوانين المخدرات: إعادة توجيه التركيز نحو نخب الجريمة المنظّمة. في هذا التقرير، يشرح رؤساء دول سابقون وغيرهم من الشخصيات رفيعة المستوى كيف أن عقودًا من القمع الموجه نحو جرائم المخدرات غير العنيفة أدت إلى سجن أعداد كبيرة من الأشخاص وأفرزت تداعيات سلبية لا تُحصى ولا تُعدّ على الصحة العامة وسيادة القانون والتماسك الاجتماعي، بينما ساهمت في تعظيم قوة كبار المجرمين.

يعتبر التقرير أنّ القمع يجب أن يتخذ شكلًا أكثر صرامة في التعامل مع الصفوف العليا في المنظمات الإجرامية وأن يعمل على إضعافهم بدلًا من استهداف مجرمي المخدرات غير العنيفين واللجوء إلى السجن الجماعي. بعبارة أخرى، على قوات إنفاذ القانون ملاحقة كبار المجرمين بدلًا من الأهداف السهلة مثل المستهلكين أو تجار الشوارع.

تمخّضت مكافحة المخدرات عن العنف بين قوات إنفاذ القانون والجماعات الإجرامية، وفي كثير من الأحيان، أودت حوادث العنف بحياة الكثير من المدنيين الأبرياء، وأضعفت النسيج الاجتماعي وزادت من عدم ثقة الشعوب بالمؤسسات العامة، كما أنها أحكمت قبضة الجماعات الإجرامية على المجتمعات الفقيرة. وما زال هذا النهج القمعي يسجل نجاحات من حيث عدد الاعتقالات والمضبوطات، غير أن أولئك الذين يجنون عوائد المخدرات غير الشرعية يستفيدون من خدمات مصرفية وقضائية متطورة.

يقول رئيس جمهورية كولومبيا السابق والعضو في المفوضية العالمية خوان مانويل سانتوس إنه "غالبًا ما يُفلت الأفراد الأكثر خطورة وحمايةً من العدالة، في حين تؤدي سياسات المخدرات القمعية والقديمة إلى تدمير حياة الأشخاص العاديين الذين يستخدمون المواد غير المشروعة. ولا بد للحكومات من تتبّع الأموال لتمكّن من مكافحة الجريمة المنظّمة".

يتعين على قوات إنفاذ القانون أن تصبّ تركيزها على المشاركين الأكثر خطورة وحمايةً في سوق المخدرات غير الشرعية والمستهلكين الرئيسيين للفساد والعنف والفوضى في هذه الأسواق. وفي هذا الصدد، يشدد أولوسيجون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا السابق والعضو في المفوضية العالمية، على أن "الجريمة المنظّمة عبر الوطنية تقوم بغسل مليارات الدولارات من عائدات الجريمة، وتتدخل بالانتخابات والسلطة القضائية، وتفسد المؤسسات العامة. ولقد أصبحت الجريمة المنظّمة عبر الوطنية عائقًا كبيرًا أمام الازدهار والتماسك الاجتماعي، لا سيما في البلدان المعرضة أكثر من غيرها للخطر".

ينبغي للرقابة العقلانية والفعالة على المؤثرات العقلية أن تتمحور حول الصحة العامة وحقوق الإنسان، بما في ذلك الأفراد الذين يختارون العيش على هامش المجتمع. يمكن لتنظيم المخدرات أن يكون عاملاً حاسماً في تعطيل المنظمات الإجرامية وقطعها عن أكبر مصادر دخلها. ويشمل التقرير توصيات جوهرية حول كيفية تحقيق ذلك.

تشير هيلين كلارك، رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة والعضو في المفوضية العالمية، إلى أنّه "في السابق، كنّا نرى في الاتفاقيات الدولية المعيار الذهبي الذي يجب أن تنقيد به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولكن ذلك لا يصحّ على الاتفاقيات الدولية المعنية بالمخدرات. لقد آن الأوان لإعادة صياغة هذه الاتفاقيات لكي تنظر إلى المخدرات على أنها قضية صحية واجتماعية وليست قضية تتعلق بالإجرام".

يتضمن التقرير بحثًا حول الشروط المسبقة للتحوّل الناجح إلى تنظيم المخدرات، كما يطرح توصيات متقدّمة حول كيفية ضمان نزع قوة المنظمات الإجرامية الدولية بصورة فعالة، وذلك من خلال الانتقال إلى سوق مخدرات تخضع للتنظيم القانوني تحت رقابة الحكومات.

وبحسب رئيس تيمور الشرقية السابق والحاصل على جائزة نوبل للسلام والعضو في المفوضية العالمية خوسيه راموس-هورتا، "عندما تسعى الدول إلى إضعاف الجريمة المنظّمة من خلال التنظيم القانوني للأسواق، لا بد لها من وضع قضايا العدالة والتنمية والنمو الاجتماعي والاقتصادي الأوسع في صميم هذا التحوّل".

لتنزيل كافة المواد الصحفية، زوروا صفحتنا المخصصة لذلك  
<https://www.globalcommissionondrugs.org/press-page-2020-report>

## لمزيد من المعلومات أو لترتيب مقابلة، يرجى التواصل مع:

**فردريك بالنغر**

مسؤول الاتصالات

media@globalcommissionondrugs.org

14 80 418 79 +41

## أعضاء المفوضية العالمية الذين سيقدّمون التقرير الجديد

**لويز أربور**، المفوضة السامية السابقة لحقوق الإنسان (كندا)

**هيلين كلارك**، رئيسة وزراء نيوزيلندا السابقة ومسؤولة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

**روث درايفوس**، رئيسة سويسرا السابقة ورئيسة المفوضية العالمية لسياسات المخدرات

**أناند غروفير**، مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بحقوق الإنسان بأعلى مستوى ممكن من الصحة (الهند)

**خوان إيمانويل سانتوس**، رئيس جمهورية كولومبيا السابق، حاصل على جائزة نوبل للسلام

## اقتباسات أخرى من أعضاء المفوضية العالمية لسياسات المخدرات

"إن الأشخاص المسؤولين - ونعني هنا الدولة - أخذوا بزمام الأمور للسيطرة على سوق المخدرات. لا يجوز لنا أن نتركها بين أيدي الإجرامية. تقوم الحكومات بتطبيق برامج للحد من الضرر وتوفير الرعاية الصحية بغية التصدي لتداعيات السياسات القمعية التي تبناها هم أنفسهم! إن تنظيم المخدرات مسألة تستوجب الاتساق."

- **روث درايفوس**، رئيسة سويسرا السابقة ورئيسة المفوضية العالمية لسياسات المخدرات

"لعل الأثر المأساوي للحظر هو السوق غير الشرعية بحد ذاتها، مع ما تجنيه الجريمة المنظمة عبر الوطنية من عائدات ونفوذ في المناطق. لا يمكن معالجة هذه المسألة إلا من خلال التنظيم القانوني للمخدرات."

- **فرناندو هنريكي كاردوسو**، رئيس جمهورية البرازيل السابق

"تزدهر الجريمة في ظل توفر الفرصة لها. ولقد أدّى حظر المخدرات للتصدي لنمو الطلب العالمي المستمر إلى نشوء فرصة غير مسبوقة من حيث حجمها ونطاقها الواسعين. إن جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية الضالعة في تجارة المخدرات متورطة أيضًا في الاتجار بالأسلحة والتهرب والتزوير والاتجار بالبشر والهيمنة المحلية واستغلال العمل الجنسي والسرقة وبيع المسروقات والخطف والابتزاز وإبذاء المهاجرين. وينبغي النظر إلى إمكانية الانتقال إلى أشكال أخرى من الإجرام من منطلق السياق الحالي."

- **كخاليم موتلانتي**، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السابق

"من يجب أن يتحكم بالمؤثرات العقلية التي تلحق أضرارًا خطيرة بالصحة، الدولة أو الجريمة المنظمة؟ نحن مقتنعون في المفوضية العالمية لسياسات المخدرات أن الاستجابة المسؤولة الوحيدة تتمثل في تنظيم السوق، ووضع أنظمة تتناسب مع خطورة كل مخدر، ومراقبة هذه الأنظمة وإنفاذها. وهذا هو الحال بالنسبة للأغذية والمواد المؤثرة عقليًا المشروعة (مثل التبغ والكحول)، والمواد الكيماوية والعقاقير والنظائر وغيرها من المنتجات أو السلوكيات التي قد تتسبب بالضرر."

- **محمد البرادعي**، المدير الفخري للوكالة الدولية للطاقة الذرية

## المفوضية العالمية لسياسات المخدرات



### حول المفوضية العالمية لسياسات المخدرات

المفوضية العالمية لسياسات المخدرات هيئة مستقلة تتألف من ٢٦ عضوًا بينهم ١٤ رئيس دولة أو حكومة سابقين وأربعة من الحاصلين على جائزة نوبل. تسعى المفوضية العالمية إلى إقامة حوار مبني على المعلومات والأدلة على المستوى الدولي حول السبل الإنسانية والفعالة للحد من الأضرار التي تتسبب بها المخدرات وسياسات مكافحة المخدرات على الأفراد والمجتمعات.

أصدرت المفوضية العالمية لسياسات المخدرات عشرة تقارير منذ تأسيسها عام ٢٠١١. ويوضح كلٌّ من هذه التقارير بالتفصيل حجم الإخفاقات والضرر الناجم عن خمسة عقود من الحظر والتدابير العقابية، ويرفع النقاب عن تأثيرات السياسات القمعية على الأوبئة الصحية مثل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتهاب الكبد، والوصول غير المتكافئ إلى مسكنات الألم الأساسية، والنظرة المتحيزة دائمًا ضد المخدرات، والحاجة إلى إيلاء الأولوية للنهج القائمة على الصحة العامة، وإنهاء تجريم استخدام المخدرات والعقوبات المتناسبة، والتنظيم القانوني المسؤول للمؤثرات العقلية، وأخيرًا، الحاجة إلى إعادة توجيه التركيز نحو نخب الجريمة المنظمة عند تطبيق قوانين المخدرات.

وقد نشرت المفوضية أيضًا ثلاث أوراق موقف تناولت فيها على التوالي أزمة الجرعات المفرطة الناتجة عن الأفيونيات في أمريكا الشمالية، وسياسات المخدرات والتنمية المستدامة، وسياسات المخدرات والحرمان من الحرية.

تويتر: [globalcdp@](mailto:globalcdp@)  
فيسبوك: [fb.com/globalcommissionondrugs](https://fb.com/globalcommissionondrugs)  
لينكد إن: [linkedin.com/company/gcdp](https://linkedin.com/company/gcdp)  
يوتيوب: [youtube.com/user/DrugsandDemocracy1](https://youtube.com/user/DrugsandDemocracy1)